كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت القرينة ها هنا اذا رأت الفعل في
حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته
ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها
تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال
بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك
كما يصح أتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار
اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال
الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار
الفعل الواقع في الحال اعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة
على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع
الضرب الواقع في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال
في ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما
اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى
انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في المثال المذكور
او حالية كما في قوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك
أتضرب اباك وأتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا
الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل
المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة
الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها هاهنا ممنوع الا ترى الى صحة
قولنا سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير
قال الحماسي سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان

جالبا

جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم
قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما
سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف
الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا
على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم يعلم عن احد امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي
ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تأمل و
يأخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة
على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال نخصك بالعبادة
بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا أظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا
خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته أظهر كالفعل فان الزمان جزء
من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه لزاما اقتضاء
الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع
انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت والانتفاء والنفي والاثبات
انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى
الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات
فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص
بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل
تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل

فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1